توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تحدي إدماج مقاولتية مستدامة

د. بلقاضي بلقاسم
د. دويدي خديجة هاجر

ملخص:

لا شك في أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الركيزة الأساسية في اقتصاديات البلدان، من حيث مشاركتها المعتبرة في نسيج المؤسسات، ومساهمتها في الكثير من جوانب التنمية الاقتصادية؛ لذلك فقد اهتمت السياسات الحكومية للدول بدعمها وتنميتها. لكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجد نفسها اليوم أمام تحديات جديدة بفعل الضغوطات البيئية والاجتماعية، الأمر الذي يطرح تساؤلا حول قدرة هذه المؤسسات على مواجهة هذه القضايا، أو المساهمة في التقليل منها بصفتها فاعلا فيها. هذا بالإضافة إلى أن ضعف هذه المؤسسات من الناحية الاقتصادية (محدودية رأس مال) يجعلها تواجه صعوبة في الاندماج بما يسمى مقاولتية مستدامة تنهض بالجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي. تتمّ مساهمة المؤسسات في هذه المجالات من خلال تطبيقات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، لذلك فإن هذا البحث يلقي الضوء على توجهات هذه المؤسسات في إطار مقاولتية مستدامة، هذا الموضوع الذي يبدو مطروقا بشكل قليل في الأدبيات البحثية.

الكلمات المفتاح: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المقاولتية، التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

Abstract

There is no doubt that small and medium-sized enterprises are the pillar of the economies of the countries, in terms of their participation in the fabric of all businesses, and their contribution to the many fields of economic development; therefore governmental policies have supported and developed them. Today, SMEs find themselves facing new challenges because of social and environmental pressure. This raises the question on the capacity of these enterprises to overcome these issues, or contribute to minimize them as an active element. In addition, the weakness of these foundations in economic terms (limited capitals) makes it difficult to integrate into the so-called sustainable entrepreneurship that promotes the three aspects of sustainable development: economic, social and environmental. The contribution of the enterprises in these areas is through the application of the Corporate Social Responsibility (CSR); therefore, this research sheds light on the orientations of these institutions in the framework of the sustainable entrepreneurship. This subject is slightly tackled in the research literature.

Key words: Small and medium enterprises, entrepreneurship, sustainable development, corporate social responsibility.

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونات الابتدائية للاقتصاد لأغلب الدول، حيث يمكن أن تصل نسبتها إلى 97 % من نسيج المؤسسات ككل، وهذا ما يفسر جعل هذا النوع من المؤسسات في قلب الانشغالات العلمية والعمومية في رحلة الاهتمام بها والمحافظة عليها وتحفيز نموها. ومن دارسة هذه المؤسسات يبدو المقاول عاملا رئيسا في توجهاتها، فتساهم هذه المؤسسات من خلال المقاولتية التي تعتبر جوهر وجودها في ترقية وازدهار الاقتصاديات، بالنهوض بالمشاريع الاقتصادية المختلفة، حيث تعتبر خالقا معتبرا لفرص العمل، ومعولا

للتنمية وعنصرا هاما في عملية التصدير لبعض البلدان. وفي ظل التغيرات الحاصلة على المستوى الاجتماعي والبيئي، يتم إعادة النظر في إمكانية مساهمة رجال الأعمال والمقاولين لمواجهة ظاهرة التدهور البيئي والاجتماعي من خلال ما يسمى بالمقاولتية المستدامة، حيث لا تستثنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذه الظاهرة باعتبارها تنشط في نفس المحيط وتتعرض لنفس الضغوطات.

- **إشكالية البحث:**

تتعرض المؤسسات اليوم لتغييرات حول الأداءات التي يجب أن تهتم بها، وذلك تبعا للمفاهيم الجديدة (المسؤولية الاجتماعية، أخلاقيات الأعمال، التنمية المستدامة، حوكمة المؤسسات...) التي ظهرت على الساحة الاقتصادية والسياسية والتسييرية والأكاديمية، وذلك بفعل الأزمات التي تعرضت لها اقتصاديات الدول، والملاحظات الخطيرة على تغير المناخ والتدهور البيئي والاجتماعي من حيث الاختلاف في معيشة الفرد في الكثير من دول العالم، خاصة التي تقع في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية مقارنة بدول الشمال. وعليه لا ستستثنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم من هذه التغييرات التي تعتبر تحديات أمامها، أين يطرح تساؤل جوهري حول إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمقاولتية مستدامة من خلال النهوض بتطبيقات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة فيها، وفي ظل إشكالية ضعفها على المستوى الاقتصادي (محدودية رأس المال) تتأتى إشكالية هذا البحث في الإجابة عن التساؤل التالي:

أي توجهات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المقاولتية المستدامة؟

ومنه للإلمام بإشكالية البحث يتم طرح التساؤلات التالية:

- ما مفهوم المقاولتية؟
- ما مفهوم المقاولتية المستدامة؟
- ما مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التغيرات البيئية والاجتماعية؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لإلقاء الضوء على جوانب متعلقة بمتغيري البحث "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولتية المستدامة"؛ وكذلك تبين توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الحاصلة بالتوجه نحو متغيرات حديثة مثل: أخلاقيات الأعمال؛ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛ التنمية المستدامة؛ بنجاح المقاولتية وإدماجها لهذه العناصر بمواجهة مسيرة البحث عن الربح ومحدودية الموارد الاقتصادية لهذا النوع من المؤسسات.

أهمية البحث:

تتأتى أهمية بحثنا من ناحية أولى: من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها باعتبارها محلا للمقاولة، وبمساهمتها الكبيرة في نسيج المؤسسات والتنمية الاقتصادية من حيث خلق فرص العمل والتصدير، ومن ناحية أخرى: من خلال أهمية التحديات الاجتماعية والبيئية التي تدعو لإنشاء واعتماد مقاولتية مستدامة.

منهج البحث:

نعتمد في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، ذلك أننا سنقوم بفحص وتحليل الأدبيات النظرية المتوفرة في مجال البحث "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولتية المستدامة"، من ثم تبويبها حسب الوارد في هذا البحث.

هيكلة البحث:

يتم تناول الإشكالية من خلال العناصر التالية:

1. الجانب المفاهمي للمقاولتية وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
2. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والمقاولتية المستدامة؛

3.توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المقاولتية المستدامة

1. الجانب المفاهيمي للمقاولتية وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.1. مفهوم المقاولتية والمقاول

المقاولتية (Entreprenariat)، ريادة الأعمال (Entreprenariaship)، كلمات وإن اختلفت تسميتها، فإنها تدل على نفس المعنى، فيستخدم في الفرنسية كلمة الـ Entreprenariat وفي الانجليزية الـ Entreprenariaship. حيث تم اشتقاق كلمة Entreprenariaship عن الكلمة الفرنسية "Entrepreneur" (مقاول)[1].

يعود تأسيس حقل المقاولتية لـ Richard Catillon (وهو مصرفي في القرن الثامن عشر) و-Jean Baptiste Say (وهو اقتصادي في القرن التاسع عشر)[2]. وقد كانت تعني كلمة "مقاول" في العصور الوسطى الفرنسية شخصا يقوم بمهمة ما، وقد اعتبر المقاول في القرنين السادس عشر والسابع عشر فردا يشارك في أنشطة المضاربة، وعلى وجه التحديد، يعتبر المقاول شخصا يحافظ على علاقته التعاقدية مع الحكومة للحصول على خدمة أو توريد سلعة[3]؛ ويعرف المقاول في موسوعة "Diderot & Alembert" (1755) كمن يتعهد بعمل ما؛ في حين يعود قاموس اللغة الفرنسية "Émile Littré" (1889) في تعريف المقاول للفعل "Entreprendre" بذكره: "المقاول هو كل من يباشر شيئا ما"، ويضيف " Le petit Robert " اليوم تعريفين آخرين للمقاول هما[4]:

- المقاول هو شخص يتكلف بتنفيذ عمل ما؛
- المقاول –من منظور أكثر اقتصادي –هو شخص يدير مؤسسة لحسابه الخاص، وينفذ عددا من عوامل الإنتاج، لبيع منتوجات وخدمات.

وقد نشر القاموس العالمي للتجارة (باريس 1723) التعريف التالي لكلمتي «Entrepreneur» و« Entreprendre»[5]:

- « Entreprendre »: النهوض بنجاح مشروع ما، تجارة، صناعة، بناء، وما إلى ذلك؛
- « Entrepreneur »: وهو من يتعهد بعمل ما.

في تحديد خصائص المؤسسة المقاولتية، طرح Miller (1983) سؤالا حول: "ما يميز مؤسسة مقاولتية؟ ووجد أن أول عنصر كإجابة: "أنها تلك التي تنطلق في مسيرة إبداع منتوج/سوق، بإدخال نشاطات محفوفة بالمخاطر وهي السباقة التي تقترح إبداعات فعالة وتكون في صدارة المنافسة"[6]، وحسب Stevenson & Jarillo (1990) "المقاولتية هي إجراءات يتبع من خلالها الفرد – لصالحه الخاص أو لصالح المؤسسة – فرصا بصرف النظر عن الموارد التي يتحكم بها"، ويتميز التوجه المقاولياتي في المؤسسة بخصائص محددة: الإبداع، المخاطرة، الاستباق؛ والمكملة بـ: درجة الاستقلالية والعدوانية تجاه المنافسة؛ وقد بين هنا

[1] الدغيشم، محمد بن عبد العزيز. ومحمد، حسين السيد حسين. 2014، "مدخل مقترح لتفعيل مساهمة منشآت الأعمال في دعم صناعة ريادة الأعمال"، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط، كتاب أبحاث المؤتمر، جمعية ريادة الأعمال، وزارة التعليم العالي السعودية، جامعة الملك سعود، أكاديمية التدريب، الرياض، ص 43.

[2] Halilem, Norrin. Et St-Jea, Etienne. « L'innovation au sein des PME: Proposition d'un cadre conceptuel », Académie de l'entrepreneuriat, Sherbrooke, 4-5 octobre 2007, P 5

[3] Sagodira, Gilles. « La formation continue à l entrepreneuriat: par-delà le déterminisme social de l acte entrepreneurial», Thèse de doctorat, Discipline: Sciences de l'Education, Université de La Reunion, Réunion, 2011, p 48.

[4] Sagodira, Gilles. Op. cit, p 48

[5] Ibid.

[6] Randerson, Kathleen. Et Fayolle, Alain « Management et orientation entrepreneuriale: deux concepts si différents ?», Management & Avenir 2010/9 (n° 39), Management Prospective Ed, p. 127.

Messeghem (2001) من خلال دراسة مؤسسات صغيرة ومتوسطة تنشط في مجال الصناعة الفلاحية وجود توجه مقاولياتي قوي لها رغم وجود هيكلة بيروقراطية عالية[1].

وعليه، يمكن أن نخلص مما سبق إلى أن المقاولتية هي عملية اقتناص فرصة في السوق، تعتمد على المقاول الذي يتصف بالإبداع والمخاطرة والعمل على تصدر مؤسسته المنافسة.

1.2. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نواصل هنا البحث في مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر محلا للمقاولتية. من خلال التطرق لنشأتها وتعريفها كالآتي:

1.2.1. نظرة حول نشأة مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

كانت المؤسسة الصغيرة تمثل الوحدات الأساسية بل الوحيدة التي قام عليها اقتصاد العالم، وفي كافة الحضارات والمجتمعات حتى القرن السابع عشر. فلم يعرف العالم المؤسسات الكبيرة التي تنتشر الآن إلا بعد قيام الثورة الصناعية التي سمحت بإقامة مصانع يحتاج واحد منها إلى عشرات ومئات العمال ومنها تشكلت المؤسسات الكبيرة، وقد انصب اهتمام علماء الإدارة الأوائل على تطوير الأنظمة التي تحتاج إليها هذه المؤسسات الجديدة، فكانت هذه الأخيرة تدفع لعلماء الإدارة أجورا عالية للاستعانة بهم كمدراء واستشاريين لإيجاد حلول للمشكلات التي تجابهها، وفي المقابل تم تجاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تستطيع أن تقدم ما تقدمه المؤسسات الكبيرة[2].

أخذ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة آنذاك يظهر ويبرز ابتداء من خمسينيات القرن الماضي، باهتمام الباحثين والمفكرين الاقتصاديين خصوصا بمشاكل التنمية والنمو، وكذا المساهمين ومقرري السياسات التنموية سواء في البلدان المتطورة أم في البلدان النامية حديثة العهد بالاستقلال، وكذا الهيئات والمؤسسات الدولية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية[3]. ورغم أن بريطانيا كانت مهد الصناعة العالمية– وخصوصا ما يتعلق بالصناعات الصغيرة والمتوسطة – فإن الاهتمام الرسمي بها لم يظهر بصورة جلية إلا مع بداية السبعينات، وبالضبط سنة 1971 [4]، وهو تاريخ نشر تقرير BOLTON، حيث عينت السلطات البريطانية أمام انخفاض شعبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجنة برئاسة Bolton، لتحليل إشكاليتها، وقد وردت نتائج هذا التحليل تحت تقرير مسمى باسمه، الذي جاء متضمنا لتعريف المؤسسات الصغيرة[5]، الذي يرتكز على ثلاثة معايير[6]: أن تكون المؤسسة مسيرة من قبل ملاكها بصفة شخصية؛ أن تمتلك جزءا من السوق يكون محدودا نسبيا؛ تحقيق استقلالية المؤسسة.

1.2.2. نبذة عن تعريف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتجه بعض البلدان بعدم التفريق بين التعريف القانوني والتعريف الإحصائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغالبا ما يرتكز التعريف الإحصائي على عدد العمال أو

---

[1] Grandclaude, Didier. et al. « L'entrepreneuriat est-il soluble dans l'ETI ? », Revue française de gestion 2014/7, (N° 244), Lavoisier , 2014, p 136.

[2] برنوطي، نائف. سعاد. "إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد الريادة"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 44 – 51.

[3] يعقوبي، محمد. "مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية-عرض بعض التجارب"، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تحت اشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17 - 18 أفريل، 2006، ص46.

[4] نفس المرجع السابق، ص47.

[5] Wtterwulghe, Robert. "La P.M.E.: une entreprise humaine", De Boeck Supérieur, 1998, p 16.

[6] Ibid.

مرفقا برقم الأعمال، ويبقى دائما معيار عدد العمال المقياس الأكثر انتشارا[1]، إذ تشير العديد من المنظمات التابعة للأمم المتحدة، كاللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(ESCWA) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين (OCDE) إلى شيوع استخدام معيار عدد العمال في مختلف دول العالم لتصنيف المؤسسات. حيث تختلف التعاريف من بلد إلى آخر كما يختلف عبر الهيئات والمنظمات التي تتناولها بالتعريف.

تمثل المؤسسات الصغيرة جدا (الأقل من خمسة عاملين) نسبة 70 % من المؤسسات[2] في أغلب الاقتصاديات. وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونات الابتدائية للاقتصاد في العديد من الدول، حيث يمكن أن تصل نسبتها إلى 97 – 99 % من العدد الإجمالي للمؤسسات، وفي الكثير من البلدان، كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركا هاما لنمو مناصب العمل، وخاصة التصدير(حيث تعتبر عاملا مهما في اقتصاد ألمانيا في هذا الجانب)، مما يفسر كونها عنصرا أساسيا في الانشغالات العلمية والعمومية في رحلة الاهتمام بالمحافظة عليها وتحفيز نموها.

2. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والمقاولتية المستدامة:

2.1. تطور الاهتمام بالتحديات البيئة والاجتماعية:

2.1.1. من الأخلاقيات إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

باستبعاد الانشغالات الأخلاقية من نشاطات المؤسسات في الاقتصاد الحديث بداية من تبني بعض أفكار ادم سميث A. Smith. مرورا بالمدرسة الكلاسيكية والعلاقات الإنسانية. يؤكد Amartya Sen (1993) على أن الاقتصاد الحديث ظهر من محتوياته الإشارة إلى الأخلاقيات، لأنه قد تم نقل أداء هذا الخير لرعاية قوى غير مرئية في السوق، هذا المفهوم الخاص للاقتصاد الذي أزال أي إشارة ممكنة للحجج الغائية التي تشكل أساس أخلاقيات الاقتصاد[3].

لاحقا نما في الخمسينيات مفهوم جديد مهتم بالانشغالات الاجتماعية الذي عرف في ما بعد باسم "المسؤولية الاجتماعية" بعد أن مر بعدة تحولات، الذي تولد عن التصور الأمريكي لدور المؤسسة في المجتمع، حيث تعزى الأبوية إلى .Howard Bowen عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في مجال علوم التسيير، حيث لعب كتابه « Social Responsibilities of the Businessman » (عام 1953) دورا جوهريا، بتشكيل فضاء جديد أكاديمي للأعمال والمجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية[4]، ويعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات موروثا عن الأبوية للقرن التاسع عشر، حيث يتم نقل الأخلاقيات الشخصية للمسيرين للمؤسسة، بدعوى أن على المؤسسة واجبا أخلاقيا للمشاركة في المصلحة العامة، وفي الواقع تستجيب المسؤولية

[1] Levratto, Nadine. "La PME objet frontière: analyse en termes de coherence entre l'organisation interne et le marché", colloque Les PME dans les sociétés contemporaines de 1880 à nos jours, Université de Paris 1 Panthéon/Sorbonne, 20 et 21 janvier 2006, p 3, 4.

[2] Julien, Pierre-André. Et St-Pierre, Josée. « Mondialisation et PME: une vulnérabilité fort différenciée », Actes des 11es Journées scientifiques du Réseau entrepreneuriat de l'AUF, Trois-Rivières, mai 2009, p 2

[3] Keramidas, Olivier. et al. 2010," Éthique et durabilité: Quelle construction, quelles analyses, quelles perspectives ? », W.P. n° 880, la Journée Développement Durable de l'AIMS, Aix-en-Provence, mai, p 3.

[4] Acquier, Aurélien. et Gond, Jean-Pascal. 2005, « Aux sources sources de la Responsabilité Sociale de l'Entreprise. (Re) Lecture et analyse d'un ouvrage fondateur: Social Responsibilities of the Businessman d'Howard Bowen (1953) », XIVième Conférence Internationale de Management Stratégique, Pays de la Loire, Angers, p 3.

الاجتماعيــة للمؤسســات لخصــائص مجتمعيــة، ثقافيــة ومؤسسية للمجتمـع الشـمال أمريكـي، التـي بنـت الرؤيـة حـول الـدور الاجتمـاعي للمؤسسـات الكبيـرة: "المؤسسـة تزدهر لأنها تحافظ على خدمات حاجيات المجتمع"، وقد كانت مستوحاة بقوة من الأخلاقيات البروتستانتية، حيث ترتكـز علـى مبـادئ "الإنجيـل" stewardship principle (تسيير مسؤول للملكية دون الإضرار بحقوق الآخرين) ومبادئ الإحسـان "charity principle " (تعهد مـن الأشـخاص الأثريـاء لمسـاعدة الأكثـر عـوزا)، وتستجيب هذه المقاربة لتحليل M. Weber حول أصول الرأسمالية باعتبار أن: "الديناميكية المقاولتية ليست فقط اقتصـادية ولكـن ترتكـز علـى قواعـد أخلاقيـة"، هـذا البعـد الثقافي والأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية الذي توسع في الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من القرن العشرين، مع ظهور المؤسسات الكبيرة جدا، حيث تؤكد هـذه الرؤيـة علـى الإحسـان باسـم "مبـادئ الإحسـان"، ومسؤولية المسيرين في المجتمع[1] ؛

ظـل النمـوذج التقليـدي فـي الإدارة الأمريكيـة للعامـل المحـيط مسـتمرا[2]، مـن خـلال مواصـلة العمـل داخـل النمـوذج الاقتصـادي المهتم بـالأداء الاقتصـادي والمـالي للمؤسسـة. خاصـة بعد دخـول الرأسـمالية فـي سلسـلة مـن الأزمـات الماليـة والنقديـة سـنوات الـ 70، حيـث صـرح Milton Friedman (1970) بـأن الـدور الحصـري للمؤسسـة كعامـل اقتصـادي، هـو مـا يجعـل مسـؤوليتها الاجتماعيـة متمحـورة حـول قـدرتها علـى تعبئـة المـوارد للحصـول علـى أربـاح باحترام قواعد لعبـة المنافسـة الحـرة والمفتوحـة، حيـث السـوق هـي الحكـم الأفضـل علـى الأداء[3]. وبهـذا عرفـت بدايـة سـنوات السـبعينيات رفضـا لمسؤولية المؤسسة تجاه أي طرف سوى المساهمين الذين هم ملاك المؤسسة.

وصـولا إلـى منتصـف سنوات الثمانينيات، دخل مفهوم تسيير المسـؤولية الاجتماعيـة فـي مجموعـة مناقشـات متكـررة ومسـتمرة حـول مكانـة المؤسسـة فـي المجتمـع، وبـدأت المؤسسـة تسـتعيد "جاذبيتها" بمشاركتها في امتصاص البطالة لإثبات مواطنتها التي منها تعززت أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة[4]. وقد قام في ما بعد E. Freeman (1984) بتناول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسـات مـن خـلال التطـرق لمفهـوم "الأطـراف أصـحاب المصلحة" في نظريته[5]. ومنه عرف مفهوم أداء المؤسسة تجددا فـي التعريـف[6]، فقد كشـف تطـور مفهـوم المسـؤولية الاجتماعيـة للمؤسسات عن المفهوم الجديد وهو: الأداء الاجتماعي

[1] Quairel-Lanoizelée, Françoise. « Chapitre1. Le concept de responsabilité sociétale d'entreprise est-il pertinent pour les PME ? », in Jean-Marie Courrent, RSE et développement durable en PME, De Boeck Supérieur « Petites Entreprises & Entrepreneuriat », 2012, p. 18-21.

[2] علي، أحمد. جابر. حسين. "أخلاقيات العمل بين الدين والمجتمع"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، جامعة الدول العربية، 481، القامرة، 2011، ص 11.

[3] Asquin, Alain. et Marion, Stéphane. « La performance globale comme intention stratégique praticable pour le développement d'une activité artisanale », Actes du colloque AIREPME - Atelier Artisanat, Agadir, 19 mai, p 4.

[4] Dejean, Frédérique. et Gond, Jean-Pascal. « La responsabilité sociétale des entreprises: enjeux stratégiques et stratégies de recherche », Finance Contrôle Stratégie – Volume 7, N° 1, mars 2004, p 11.

[5] Gond, Jean-Pascal. Et Mercier, Samuel. « La théorie des parties prenantes: une synthèse de la littérature », Recherche, Décider avec les parties prenantes, La Découverte, 2006, p 160.

[6] Benbayer, elhabib. Et benkamla, Ahmed. « L'activité économique de l'entreprise et l'environnement: une interaction continue ou un paradoxe durable ? Cas de l'opérateur Djezzy et la certification environnementale ISO14001 », Communication au Colloque international « Comportement des entreprises économiques face aux enjeux du développement durable et de l'équité sociale», Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion, Université Kasdi Merbah Ouargla, 20 et 21 Novembre, 2012, p 48.

(La performance sociale)[1].

2.1.2. نحو التنمية المستدامة والانفتاح على المسائل البيئية

عبورا إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المحيط نحو أوربا، تم تناول هذا المفهوم – ذي الجذور الدينية في الولايات المتحدة الأمريكية – بطريقة أكثر سياسية في أوربا، حيث دخل في المساهمة في التنمية المستدامة[2]. هذا المفهوم الأخير الذي ظهر نتيجة عنصرين: 1. التباين الحاصل بين دول الشمال والجنوب، وذلك بتحديد مستوى الدخل كعامل محدد للخط الفاصل بين الدول المتقدمة وغير المتقدمة، وهو الأمر الذي تبعه البحث في الانحراف بين الدول من حيث الناتج الداخلي الخام، التعليم، مستوى المعيشة... إلخ؛ 2. والأزمة البيئية: وهو ما خلفته عمليات التصنيع التي تقوم بها الدول الصناعية، على رأسها ثقب الأوزون ونتائجه على المستقبل والاحتباس الحراري.

لقد تم إهمال مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حتى سنوات الـ 90، حيث مثل هذا المفهوم موضوع شغف متزايد في ما بعد، إذ أصبحت المسؤولية الاجتماعية في إطار تقرير G. H. Brundtland (1987) ومؤتمر قمة الأرض في Rio (1992)، وسيلة نشر داعمة لمسألة التنمية المستدامة داخل المؤسسات[3]. وفي مارس 2000، تم عقد القمة الأوربية بلشبونة بهدف استراتيجي بدعم "نمو اقتصادي مستدام، مترافق مع تحسين كمي وكيفي للعمل، وبتلاحم اجتماعي أكبر"، وفي هذا الإطار، أطلق المجلس الأوربي مهمة تعزيز تنمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات[4].

واكتسح بذلك اليوم تيار التنمية المستدامة العالم. فقد شهدت السنوات الأخيرة منشورات كثيرة مكرسة للتقارير البيئية والتنمية المستدامة[5]، وهذا ما يجعل المؤسسة اليوم اليوم تنظر في أدائها على مستوى استراتيجي، حيث ينصب اهتمامها على مجتمعها في الإطار الضيق وعلى بيئتها في الإطار الواسع.

2.2. مفهوم المقاولتية المستدامة:

2.2.1. تعريف المقاولتية المستدامة:

يرتبط مفهوم المقاولتية في مجال التحديات البيئية والاجتماعية الحديثة بمفهوم التنمية المستدامة، فبسبب التغيرات –المذكورة أعلاه في محيط المؤسسات التي ولدت متطلبات جديدة للأسواق تأثرا بالضغوطات الاجتماعية والبيئية– تطلب الأمر اليوم إعادة تعريف المقاول والمقاولتية في سياق جديد. وعليه، تقدم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كمساهمة المؤسسات في التنمية المستدامة، وهو ما يمثل التكامل المتناغم في استراتيجية المؤسسة المكون من الركائز الثلاثة الآتية:

---

[1] El Malki, Tarik. « Environnement des entreprises, responsabilité sociale et performance: Analyse empirique dans le cas du Maroc », thèse de doctorat en science économique, faculté des science économiques et de gestion, université de la mediterranée Aix-Marseille II, Marseille, 2010, p 232.

[2] Dohou-Renaud, Angèle. « Le système de management environnemental comme moyen de contrôle de la déclinaison et de l'émergence des stratégies environnementales », Thèse de doctorat en sciences de gestion, école doctorale sciences humaines économiques sociales, université de Poitiers, 2009, p 29.

[3] Rubinstein, Marianne. « Approche stratégique de la responsabilité sociale des entreprise, rentes de monopole et nouvelle gouvernance d'entreprise », l'objet d'une présentation au colloque organisé par le CNAM et le CEPN, avecle concours de l'EAEPE, 23 mai, Paris, 2008, p 2.

[4] Nillès, Jean-Jacques. « Analyse de l'éthique dans la prise de décision du manageur opérationnel », Etude qualitative et proposition d'une échelle de mesure, colloque ESDES-ADERSE, Université catholique de Lyon, juin, 2004, p 11.

[5] Dejean, Frédérique. et Gond, Jean-Pascal. Op. cit, p 9.

المردودية الاقتصادية؛ حماية البيئة؛ والعدالة الاجتماعية (أخلاقيات المهنة الاجتماعية تجاه عامليها) والمجتمعية (سلوك المؤسسة المواطنة بمواجهة أصحاب المصلحة)[1]. حيث يستند مفهوم التنمية المستدامة عادة على ثلاث ركائز: اقتصادية، اجتماعية وبيئية[2]. وتعتبر – في المناقشات الأكاديمية – المقاولتية البيئية، المقاولتية الخضراء، المقاولتية الإيكولوجية، المقاولون الإيكولوجيون (écopreneur) ومقاولو التنمية المستدامة مفاهيم متقاربة، فالحدود الفاصلة بينها بسيطة وشبه معدومة، ويعود المؤلفون للتعبير عنها إلى نفس التطبيقات، ولكن يقدمونها من زوايا مختلفة، حيث ظهر هذا الميدان الجديد تدريجيا سنوات الـ 90، فتعتبر المقاولتية المستدامة مفهوما حديثا، ويحدث ذلك عند تقاطع حقلين حديثين نسبيا: التنمية المستدامة والمقاولتية، إذ يتعلق الأمر بظهور فئة جديدة من المقاولين مشابهة جدا لبعض أشكال المقاولتية التعاونية، الخيرية والاجتماعية[3]. وعليه، نقدم هنا بعض تعريفات الباحثين حولها وحول المقاول المستدام أو المسؤول كما يلي[4]:

- Dixon & Clifford (2007): تعني كلمة Ecopreneur القيادة الثلاثية للأفراد: البيئية، الاجتماعية والاقتصادية؛
- Choi & Gray (2008): هو الشخص الذي يخلق ويشيد مؤسسات مربحة الذي يتبع أيضا الأسباب البيئية والاجتماعية؛
- Isaak (2002): الشخص الذي يبحث في تحويل قطاع الاقتصاد نحو التنمية المستدامة، بإنشاء مؤسسة في هذا القطاع بتصميمات وإجراءات خضراء، وبالتزام مطول بالاستدامة في كل ما يقال ويفعل؛
- Pastakia (1998): الأشخاص أو المؤسسات الذين يحاولون نشر الأفكار والإبداعات الإيكولوجية سواء بالسوق أم خارج السوق، ويمكن أن يطلق عليهم تسمية Ecopreneurs؛
- Katsikis & Kyrgidou (2007): المقاولتية المستدامة هي الإجراءات التكنولوجية التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة من خلال اكتشاف، تقييم واستغلال الفرص وخلق القيمة التي تولد الازدهار الاقتصادي، التناسق الاجتماعي وحماية البيئة؛

تكشف هذه التعاريف عن تعدد مفاهيم المقاولتية المستدامة، التي تعتبر عموما مقاولتية تنشأ بهدف النهوض بالجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة. إذ يمكن اعتبارها "عملية إنشاء وقيادة مؤسسات تسعى لخلق القيمة من خلال الاهتمام بتحقيق الأهداف الثلاثة للتنمية المستدامة: اقتصادية، اجتماعية وبيئية".

2.2.2. مقاربات خاصة بالمقاولتية المستدامة:

بالنظر إلى المقاولتية المستدامة بأنها "ترتكز على الحفاظ على الطبيعة، على دعم الحياة والمجتمعات المحلية في السعي وراء الفرص التي تسمح بتطوير منتجات، وإجراءات وخدمات لتحقيق أرباح، بإدماج هذه الأخيرة للمكاسب الاقتصادية وغير الاقتصادية للأفراد، الاقتصاد والمتجمع"، فهي "عملية إنشاء مؤسسات تقوم بربط أنشطة المقاولين بتحقيق الأهداف الخالقة للقيمة والمرتبطة بالتنمية المستدامة"، وعليه، يمكن إدراك المقاولتية المستدامة من خلال مقاربتين: من خلال الغايات أو أيضا من خلال القيم، يتم شرحها في ما يلي[5]:

➢ التصنيف على أساس الغايات:

يصف B. Cohen وآخرون (2008) غايات وأهداف متعددة مثمنة من قبل رجال الأعمال والمقاولين،

[1] Quairel-Lanoizelée, Françoise. Op. cit, p. 1

[2] De Bry, Françoise. « L'éthique, cœur du management», revue Ethique & Entreprise, Qualithique, différents articles, Mensuel, n°167, mai, 2005, p 4.

[3] Raufflet, Luc Bres, Emmanuel. et Filion, Louis Jacques. « Développement durable et entrepreneuriat », Cahier de recherche n°: 2011-05, Juillet 2011, P 1

[4] Raufflet, Luc Bres, Emmanuel. et Filion, Louis Jacques. Op. cit, P 2, 3.

[5] Labelle, François et al., « Déterminants de l'entrepreneuriat durable: Quelques constats auprès d'étudiants universitaires », La Revue des Sciences de Gestion 2012/3 (n° 255-256), p. 24 - 26

ويستخدم L.E. Schlange (2009) و S. Schaltegger و M. Wagner (2010) تصنيفية للمقاول المستدام، باستهداف مجالات النشاط الثلاثة للتنمية المستدامة المتداخلة في ما بينها: الاقتصاد، البيئة والمجتمع: ففي هذا التقاطع للمجالات الثلاثة من النشاطات نجد مختلف أنواع المقاولين، يتبعون في أقل شيء هدفين مكونين من خلال آفاق مختلفة (مثلا اقتصادي اجتماعي، أو اقتصادي بيئي) وأحيانا مكملة لبعضها (الشكل رقم 1)، حيث يمكن أن يعتبر الأنواع الأربعة للمقاولين (المستدامين، الاجتماعيين، الإيكو مقاولين، الإنسانيين) ضمن الفئة العامة "للمقاول المستدام"، أين تكون بعضها مجموعات فرعية من الأخرى، وفي الواقع فإن الأعمال حول المقاولتية الاجتماعية والبيئية في تزايد منذ سنوات الـ 90 وبداية سنوات 2000، إذ أصبحت تشغل الأعمال حول المقاولتية المستدامة مساحة مهمة منذ 2005.

الشكل رقم (1): مجالات المقاولتية المستدامة حسب B. Cohen وآخرون (2008)

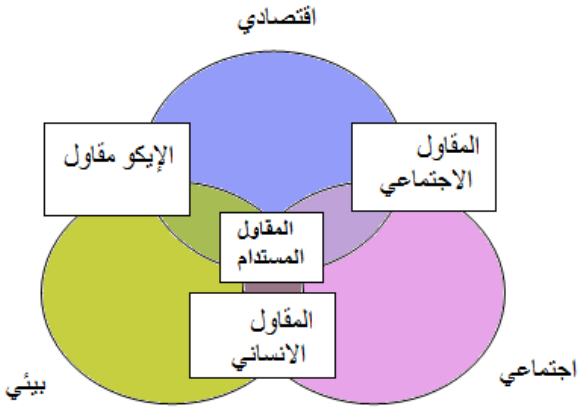

المصدر: Ibid

➢ **التصنيف على أساس القيم:**

يسمح هذا التصنيف بتمييز على الأقل نوعين من المقاولين المستدامين على أساس القيم، وذلك بتمييز المقاولين المستدامين الموجهين نحو الأرباح أو نحو المهام الاجتماعية والبيئية، وهو ما يمثل الاختلاف بين المقاولين المستدامين الأكثر "أنانية" أي الاهتمام بالربح الخاص؛ و"الغيريين" أو "المُؤثرين" وهو ما يعني الاهتمام بمصالح الآخرين الذي يصاحبه رغبة في تحقيق مكاسب مالية أو الرغبة بتغيير العالم، مع عدم استبعاد احتمالية وجود مقاول له عدة قيم.

وعليه فإن هذين التصنيفين يميزان بين نوعين أساسيين من المقاولين المستدامين، يتراوحان بين المقاول المستدام الأكثر أنانية والغيري، حيث يندرج تحت هذا الأخير أنواع المقاولين المستدامين الذين يعبرون عن المقاولتية المستدامة بشكل أكثر صحة وهو المقاول: الاجتماعي الإيكو مقاول والإنساني، ولعل التصنيف الثاني هو التصنيف الأصح من وجهة نظرنا، إذ لا ترتبط التنمية المستدامة للمؤسسة بالاهتمام بالربح الخاص ولكن أيضا بتقاسم المصلحة مع الآخرين المؤثرين والمتأثرين بنشاطات المؤسسة.

3. توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المقاولتية المستدامة:

تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها اليوم أمام تحديات جديدة بفعل الضغوطات البيئية والاجتماعية، الأمر الذي يطرح تساؤلا حول قدرة هذه المؤسسات في مواجهة هذه القضايا، والمساهمة في التقليل منها بصفتها فاعلا فيها، غير أن ضعف هذه المؤسسات من الناحية الاقتصادية، وهو ما يتعلق بمحدودية رأس المال يجعلها تواجه صعوبة في الاندماج بما يسمى مقاولتية مستدامة تنهض بالجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي إشكالية نسلط الضوء عليها من خلال العناصر التالية:

3.1. المقاولتية المستدامة كتحد أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نقوم هنا بمناقشة أهم العناصر التي تدخل في تنفيذ مسيرة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

3.1.1. خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحدي المساهمة في مقاولتية مستدامة

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من محدودية رأس المال المطلوب لإقامتها[1]، وتعتمد هذه المؤسسات على مدخرات الأفراد من صغار المدخرين[2]، وذلك من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي[3]. في المقابل، يفترض الالتزام في منطق المسؤولية الاجتماعية على المؤسسات استثمارات ملموسة وغير ملموسة، وأحيانا تكاليف إضافية، الوقت، وتغييرات تنظيمية، حيث يدعم النموذج الاقتصادي السائد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – في معظم الأحيان – النهوض بالأداء الاقتصادي الذي يمثل الصعوبة الأساسية أمام التزام هذه المؤسسات[4].

وهنا، تقدم مصادر كثيرة سواء أوربية أم أمريكية (الشمالية) – في وصف لاندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسيرة المسؤولية الاجتماعية – حججا متكررة حول ضيق الوقت والمال أمام قادة هذه المؤسسات للمشاركة في هذه المسيرة، إذ ينهمك القادة عادة في القيام بالعمليات اليومية غير مهتمين بالتساؤل أو القلق حول التوقعات الاجتماعية، حيث يفتقدون لنشاطات اليقظة البيئية والاجتماعية، كما أن هامش العمليات المالية لغالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير كاف لاستيعاب تكاليف كبيرة لمبادرات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (إعداد التقارير والشهادات)، كل هذا يجعل هذه المؤسسات أقل وعيا بالفرص والموارد التي تدخل في إطار المسؤولية الاجتماعية، وعليه، تفتقد نماذج تسيير هذه المؤسسات للاندماج تحت هذا الإطار وخصوصيته، ما يسمح باستنكار ظاهرة "مسخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" التي تكلم عنها Torrès، وهو الأمر الذي يبرر إحجام عدد من قادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الاستجابة للمسؤولية الاجتماعية، خصوصا، أنه يصعب في بعض الأحيان التوفيق بين متطلبات هذه الممارسات الحديثة، بذلك، تبقى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التزاما معقدا وأحيانا صعبا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[5]. وعليه، يبدو من الأفضل اعتماد مقاربة نوعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يعني الاهتمام بفهم خصوصيات تسييرها التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة[6].

3.1.2. دور المقاول في تنفيذ مسيرة مقاولتية مستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ترتبط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تسييرها بقادتها، وهو ما يجعلها تتميز بعدم التناسق، وذلك لاختلاف تكوينهم (التقني، العلمي، التجاري، التسييري... إلخ) ومسيرتهم المهنية وأصولهم الاجتماعية، فيطرح بذلك عدم التناسق هذا تنوعا في أهداف المؤسسة وخيارات التسيير ودورها، ويبين Messeghem & Marchesnay (2011) أنه من

[1] برنوطي نائف، سعاد. مرجع سابق، ص 79.

[2] عبد السلام عوض الله، صفوت. "اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 53.

[3] بوخاوة، إسماعيل. وعطوي، عبد القادر. "التجربة التنموية في الجزائر وإستراتجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سطيف، 25 - 28 ماي، 2003، ص 4.

[4] Courrent,Jean-Marie et Quairel-Lanoizelée, Françoise. « Chapitre 2. Une approche spécifique de la RSE en PME », in Jean-Marie Courrent, RSE et développement durable en PME, De Boeck Supérieur « Petites Entreprises & Entrepreneuriat », 2012, p. 45.

[5] Lapointe, Alain. et Gendron, Corinne. « La responsabilité sociale d'entreprise dans la PME; option marginale ou enjeu vital ? », Les cahiers de la Chaire – collection recherche No 06-2005, ESG ET EQAM, Québec, 2005, p 18 –19.

[6] Courrent, Jean-Marie. et Quairel-Lanoizelée, Françoise. Op. Cit, p 42.

الممكن تمييز منطقين أساسين لعمل المؤسسة: المنطق المقاولياتي المرتكز على الأولوية لتطوير النشاطات؛ والمنطق الإرثي المرتكز على البناء، الحفاظ وتطوير مجموع الصالح الخاص والعائلي؛ هذين المنطقين يفسران الإيحاءات الأساسية للقادة، فيكون إدماج القادة لمسيرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأشكال ودرجات مختلفة، من خلال أنه قد يهتم بعضهم بالأداء الاقتصادي، في حين نجد آخرين حساسين للأبعاد البيئية ونشاطاتها، كما يهتم آخرون أيضا للجوانب الاجتماعية والمجتمعية، وقد ينظر البعض من وجهة نظر متوازنة للأداء الشامل، وذلك بالسعي للتوفيق بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛ حيث لا يمكن أن يرتكز منطق الأهداف على النتائج الاقتصادية فقط، فبالرجوع إلى منطق عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنه يمكن إدماج المسؤولية الاجتماعية في المنطق المقاولياتي من خلال مثلا: تطوير منتجات جديدة إيكولوجية، كما يمكن أن تدخل في منطق إرثي، بتجاوز المجال الشخصي والعائلي وبتصور للإرث المنفتح على البيئة الطبيعية والمجتمعية والرأس المال الاجتماعي للمؤسسة، بذلك يمكن للمقاول أن يوفق بين مناهجه، ويستلهم أن يكون مسؤولا اجتماعيا؛ وعليه، يصبح من المهم للتحليل الاستراتيجي تحديد ضمن أولى أولوياته شخصية القادة لفهم أي التوجهات والفعل "المستدام" الذي سيعززونه ويقبلونه[1].

3.1.3. واقع التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقاولتية المستدامة:

بارتباط المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاندماج الشخصي للمسيرين والقادة في مقاولتية مستدامة، ففي الواقع يمكننا تمييز سلوكات معينة لهؤلاء القادة في هذا المجال كالآتي[2]:

- **سلوكات رفض واضحة:** ويلاحظ هذا من خلال عدم إفصاح قادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العادة عن التزام تجاه التنمية المستدامة، واعتباره أمرا غير معنيين به، إذ يرون أن المؤسسات الكبيرة التي تمتلك خصائص أقوى من هذه المؤسسات تجد صعوبة في تطبيق هذه المسيرة والالتزام تجاهها، وذلك من حيث المساءلة في التقارير الإدارية للسياسات الاجتماعية والبيئية لها، ما يعبر عن وجود مبرر قوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الأقل حجما في تجاهل هذه المسيرة وقيمها، بذلك ينظر لها كعملية مقتصرة على المؤسسات الكبيرة. بالإضافة إلى أن استمرارية المؤسسة تعتبر ضمن أولى أولوياتها، وباعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة أمام محدودية الموارد والعوامل الخارجية، فإن هذا يؤدي إلى استبعاد شرط الالتزام البيئي والاجتماعي الذي يتطلب منها تغيير ممارساتها المعتادة المكلفة؛
- **سلوكات تجنبية:** تهدف إلى البقاء في الانتظار والحفاظ على مظهر من مظاهر الالتزام بالقيم، ولكن دون اندماج فعلي في هذه السلوكات؛ حيث تتمثل الاستراتيجيات التجنبية في "عدم الامتثال لهذه القيم وراء صورة الامتثال"، فهي تهدف لجعل سلوك المؤسسة مقبولا بتغيير بعض الممارسات فقط، حيث لا يتم إدماج مثل هذه السلوكات إلا تحت ضغط قوي على المؤسسة: ضغوطات توقعات الأطراف أصحاب المصلحة، والزبائن الكبار ومعطي الأمر، إذ تقوم المؤسسات الكبيرة من

[1] Courrent, Jean-Marie. et Quairel-Lanoizelée, Françoise. « Chapitre 4. Intégrer la RSE dans la démarche stratégique de la PME », in Jean-Marie Courrent, RSE et développement durable en PME, De Boeck Supérieur « Petites Entreprises & Entrepreneuriat », 2012, p. 65.

[2] Courrent, Jean-Marie. et Quairel-Lanoizelée, Françoise. « Chapitre 2. Une approche spécifique de la RSE en PME », op.cit, p 47, 48.

خلال تسيير مسؤول لعلاقة زبون – مورد، بطلب من مورديها أو متعاقديها التحتيين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالالتزام بمدونات قواعد السلوك مجال القضايا الاجتماعية والبيئية، ما ينتج عنه إبداء رمزيا بالتماثل مع قيم التنمية المستدامة لهذه المؤسسات؛

• **سلوكات متوافقة مع قيم التنمية المستدامة:** ويكون ذلك باندماج متدرج بالتقدم نحو الأهداف الثلاثة للأداء الشامل لسياسات المؤسسات، إلى حين تثبيت استراتيجية ملتزمة فعالة، حيث يتم إدماج مختلف الأهداف البيئية والاجتماعية والمجتمعية، التي تدمج بدرجات مختلفة، فيمكن أن تتعلق بـ: المنتجات، عمليات إنتاج المنتجات... إلخ، فتكون مدمجة في النشاط، وأن تتراوح من سياسات تخلص من النفايات أو الفعالية الإيكولوجية (اقتصاد الطاقة، المواد الأولية، الماء... إلخ)، أو تغيير نموذج الأعمال، وهو ما يتعلق بإحداث تغييرات مهمة.

3.2. مبررات إدماج مقاولتية مستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقه والنهوض به:

في دعوة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاهتمام بإدماج مقاولتية مستدامة من خلال الالتزام المسؤول، يتم هنا إدراج بعض المبررات لعمل ذلك، من خلال ما يلي:

3.2.1. مزايا اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مقاولتية مستدامة:

اعتبرت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كمفهوم خاص بالمؤسسات الكبيرة والمجموعات متعددة الجنسيات، تاركين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعزل عن ذلك، غير أن هذا التفكير غير صحيح، فرغم أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو انخراطها في مقاولتية مستدامة قد عرفت تأخرا كبيرا نظريا وعمليا، إلا أن الباحثين قد عملوا على استدراكه في السنوات الأخيرة، حيث تحفز خصوصية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض الخصائص وترتكز حول فكرة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست لها نفس خصوصيات المؤسسات الكبيرة، غير أن لها خصوصية متميزة حين تناول دراسة مسيرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات[1].

وبداية، يسمح التسيير المسؤول بخدمة المبادرات الأكثر مقاولتية، الذي سيسمح بضمان استمرارية المؤسسة من خلال تسيير مسؤول للموارد البشرية والطبيعية، حيث يعتبر التسيير المسؤول والمقاولتية المستدامة مصدري تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهنا يمكن الرجوع إلى التقسيم الخصائصي للمقاولتية لـ Verstraete & Fayolle (2005) لشرح ذلك، المتمثل في دراسة العناصر التالية: اغتنام الفرص، خلق القيمة، الإبداع، وباستبعاد عنصر خلق المنظمة لأن المؤسسة موجودة[2]، لتبيان بعض مزايا تنفيذ مقاولتية مستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كالآتي:

• **اغتنام الفرص:** يخلق الاستماع للمحيط الخارجي والانتباه للأطراف أصحاب المصلحة أسواقا جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمن الممكن أن تكتشف المؤسسات فرصا حين الاستجابة للمجتمع، التي يجب أن تستغل بمجرد اكتشافها، حيث يكون القادة وحدهم القادرين على إدراكها باستيعاب الضغوطات الخارجية وتحويلها لفرص، ما يسمح بإدماج مكثف للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في مؤسساتهم، والواقع أن اغتنام الفرص المستدامة له مقاربة رابح – رابح، وهنا يكون على المقاول خلق القيمة الاقتصادية لمؤسسته ومثلها

[1] El Bousserghini, Jalila. Al. « Vision stratégique des PME orientées RSE - Illustration par deux entreprises marocaines», Revue internationale des sciences de l'organisation 2016/1 (N° 1), Management Prospective Ed, 2016, p 70.

[2] Plegat, Emilie. « Management durable vs entrepreneuriat durable: un d´ebat th´eorique et m´ethodologique `a propos de la mise en œuvre de pratiques durables en PME », Atelier: RSE en PME, RIODD, école des mines de Saint Etienne, 2016, p 5.

أيضا للمجتمع، وفي الواقع، تبدو أن العديد من الأسواق تتجه نحو التشبع تدريجيا، لذلك فإن اغتنام فرص مستدامة يمكن أن يكون وسيلة لتطوير ميزة تنافسية[1].

• **خلق القيمة:** يجعل إدماج نشاطات المسؤولية الاجتماعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ديناميكية، وهو ما يخدم مصلحتها الخاصة، وبالتالي خلق القيمة لنفسها، ولكن أيضا للمجتمع، وهنا يعدد Frederick (1992) ثلاث مجموعات للقيم وهي: قيم بيئية، قيم اقتصادية وقيم توسيع السلطة، وتعتبر هذه القيم غير متوافقة، وعلى المؤسسة التي تريد الاستفادة من الفرص التي تتيحها المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أن تقوم بالتوفيق بينها، في إطار الاستجابة بطريقة رابح – رابح، ما يسمح لها بخدمة صالحها وصالح المجتمع، وبتقليل الخسارة المحتملة لخلق القيمة، حيث تصبح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كداعم لخلق القيمة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتصبح ضرورية لاستمراريتها وتطويرها نحو فرص جديدة خالقة للقيمة ذات الميزة التنافسية[2].

• **الإبداع:** تميل الخصائص التنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الإبداع، ويرتكز هذا الأخير على المبادرات والنوايا الخاصة بالمقاولين، وهو ما يساعد هذه المؤسسات على اغتنام الفرص من حيث التنمية المستدامة، غير أن العلاقة بين الإبداع والتنمية المستدامة هي علاقات مطروقة بشكل قليل من قبل الباحثين في مجال علوم التسيير؛ ورغم ذلك، بين Porter (1991) بأن المسؤولية الاجتماعية يمكن لها أن تعزز الإبداع، فالأخذ بالوعي بالمسائل البيئية يعتبر إمكانية مسببة للإبداع الخالق للقيمة، وهو ما تؤكده دراسة Poussing & Le Bas (2010) بأن المؤسسات التكنولوجية المبدعة هي مؤسسات تنتهج التسيير المسؤول أكثر من غيرها؛ كما بينت دراسة أيضا لـ Mendibil وآخرون (2007) حول المؤسسات المبدعة في إسبانيا، إيطاليا والمملكة المتحدة أن هناك تقاربا بين الإبداع والتنمية المستدامة، حتى وإن كانت السببية بينهما صعبة التقدير، فيبدو مع ذلك، أن التزاما بمواجهة العاملين والأطراف أصحاب المصلحة الخارجيين هو ضمان للقدرة التنافسية؛ كما بينت دراسة سبع مؤسسات صغيرة ومتوسطة أنها قادرة على إدخال إبداعات جذرية مستوحاة من اندماجها في مسيرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وذلك من غير إضفاء طابع رسمي لهذه المسيرة فيها، ولكن على أساس تضمين قيم القادة في استراتيجية مؤسساتهم[3].

بذلك يبدو أن مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسيرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات له مستقبل واعد ما إن أحسن استخدامه، وهو ما يدعو للنظر في آفاقه.

3.2.2. الأفاق المستقبلية لاعتماد مقاولتية مستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بافتراض تجاوز الدوافع الشخصية للقادة، سيكون على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستدارة نحو المسؤولية الاجتماعية أي المقاولتية المستدامة بسبب الضغوطات والمخاطر الاقتصادية. فمبدئيا، تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها أمام المتطلبات المتزايدة المهمة للمؤسسات الكبيرة بالامتثال لاحترام قواعد السلوك والشهادات التي تدمج فيها جميع شركائها التجاريين والموردين والموزعين، للاتفاق بنفسها على مواثيق المسؤولية الاجتماعية، فتنفيذ آليات مراقبة خارجية ومستقلة من قبل المؤسسات الكبيرة يرافقه على نحو متزايد عمليات التقييم والكشف العلني عن الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسات، هذا بالإضافة إلى

[1] Plegat, Emilie. Op, cit, p 8.

[2] Plegat, Emilie. Op. cit, p 5.

[3] Berger-Douce, Sandrine. « Chapitre 3. Les enjeux stratégiques de la RSE pour la PME », in Jean-Marie Courrent, RSE et développement durable en PME, De Boeck Supérieur « Petites Entreprises & Entrepreneuriat », 2012, p. 55.

الانشغالات المتزايدة للمستثمرين والوسطاء الماليين الذين هم أيضا حساسون للأداء الشامل، سواء لأسباب أخلاقية أم لأسباب متعلقة بمخاطر السمعة، ف 13 % من الأموال المتداولة في الأسواق المالية الأمريكية هي بالفعل تحترم المعايير المختلفة للمسؤولية الاجتماعية، ورغم أن حصة سوق الاستثمار المسؤول اجتماعيا هي ضعيفة جدا في الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن الاتجاه أخذ في الارتفاع في جميع دول الـ OCDE، وعليه فإن الوصول إلى الأسواق المالية يمثل مصدر ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى متطلباته الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، كما تواجه هذه المؤسسات دائما في إطار ضغط السوق، إحجام بعض المستهلكين عن شراء منتوجات مصنوعة في ظروف غير مسؤولة اجتماعيا، إذ يذكر نحو 25 % من الأوربيين أن الصورة المسؤولة اجتماعيا للمؤسسة هي عامل مهم لقرار الشراء بالنسبة إليهم؛ و17 % من المستهلكين البريطانيين يؤكدون مقاطعتهم منتجات مؤسسات لأسباب أخلاقية، بذلك فإن الشبكة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضيق تدريجيا، من: شركاء الأعمال، المقترضين، المستثمرين وأخيرا المستهلكين القلقين أكثر فأكثر بخصوص مسؤولية المؤسسات[1].

وتبين للأسف المسوح الميدانية الأخيرة مثل Canadian Business for Social Responsibility أن: "المؤسسات الصغيرة حديثة النشأة بعملياتها التقليدية التي تدمج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في وقت لاحق قد تلقت دعما قليلا جدا (أخلاقي، مالي، تجاري وتقني)، كما ترتكز أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على شركاء الأعمال، والشبكات غير الرسمية والبحث الداخلي لتعلمها المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"، غير أن هذه الوضعية قد تتغير بسرعة الآن بالاهتمام المتزايد للعديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث قامت حكومات وجمعيات أعمال وأيضا مؤسسات كبيرة شريكة بإنشاء خدمة الاستشارة والمرافقة خاصة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسؤولية اجتماعية ليس مسألة أدوات، فلا يكفي أن تصبح الوسائل متوفرة حتى يستمع إليها قادة هذه المؤسسات، ويبين هنا تقرير المرصد الأوربي (l'Observatoire européen) حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه لا يزال هناك العديد من المناطق الغامضة حول التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسؤولية اجتماعية، خاصة في ما يتعلق بالقيم الشخصية للمالكين – قادة، والمؤثرة على ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات فيها، لذا يدعو التقرير إلى جهود عاجلة للبحث عن خصوصيات ممارسة المسؤولية الاجتماعية في سياق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

3.2.3. بعض الاقتراحات للنهوض باندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسيرة المقاولتية المستدامة:

وفي إطار جذب ودفع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في مقاولتية مستدامة، يتم هنا بالرجوع إلى عدد من الأدبيات بعرض بعض التوصيات، كالآتي:

✓ **من جانب السلطات العمومية:**

❖ **بشكل عام:** تحسين السلطات العمومية وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل، البنى التحتية للمعلومات وخلق إطار تشريعي وقانوني ومالي ملائم للمقاولتية الخاصة بهذه المؤسسات، بالأخذ بالاعتبار العوامل الجهوية والمحلية التي تؤثر على المقاولتية، وترتكز على خصوصياتها لتشجيع المقاولتية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

[1] Lapointe, Alain. et Gendron, Corinne. Op. Cit, p 19 –21.

[2] Lapointe, Alain. et Gendron, Corinne. Op. cit, p 21.

❖ **بشكل خاص:** يمكن عرض عدد من النقاط كالآتي:

• إعداد نظام معلومات متعلق بقياس وإشراك المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث يجب على الجهات المؤسسية الحيازة على أداة إحصائية ملائمة:

– بإنشاء خرائط لمبادرات عمومية– خاصة باستغلال البيانات الموجودة؛

– نشر دراسات معاهد الإحصاء والبحوث حول القدرة التنافسية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية ودعمها في الأخبار.

• تأكيد فعالية التوجهات التشريعية الموجودة:

– دعم السياسات التشريعية لخلق مصنفات بيئية واجتماعية والحصول على شهادة بيئية؛

– التأكيد على متابعة المؤسسات الآمرة للتقرير المالي الخارجي للتعريف بالمبادئ التي تتبعها للحفاظ على علاقات ذات جودة مع الموردين؛

– التعريف بضرورة إبراز المؤسسات الآمرة المسيرات القدوة في مجال المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

• ضمان اتساق السياسات العمومية (الوطنية والمحلية): السهر على التعبير السليم لسياسات الفاعلين العموميين في مجال المسؤولية الاجتماعية؛

• تشجيع وتعزيز والتواصل حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تجاه أصحاب المصلحة؛

• تعريف المؤسسات العمومية الوطنية والمحلية بأن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي وسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

✓ **من جانب قادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

• الانفتاح على المسائل الاجتماعية والبيئية ومحاولة الاندماج فيها بالحد الأدنى الممكن على نية الاندماج بشكل أكثر في المستقبل؛

• تقديم الجرد، والتشخيص حول ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (تحديد أصحاب المصلحة، الآثار البيئية، والآثار الاجتماعية، وما إلى ذلك)؛

• تحديد وتنفيذ خطة عمل إشراك أصحاب المصلحة في هذه المسيرة؛

• إدماج العاملين للتعامل مع المسؤولية الاجتماعية برفع الوعي وإشراك الموظفين في هذه العملية؛

• البحث وراء تعزيز نية العمل على تنفيذ مسيرة مقاولتية مستدامة وإدماجها في مؤسساتهم.

خاتمة:

في ظل محيط يدعو إلى الالتزام بالنهوض بالقضايا الاجتماعية والبيئية ما يعني مقاولتية مستدامة، يبدو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يميزها عاجزة أمام تكاليف إدماج انشغالات هذه القضايا في نشاطاتها. غير أن هذه المؤسسات لا يمكنها أن تبقى بمعزل عن هذه المسيرة، حيث تفرض المؤسسات الكبيرة على هذه المؤسسات كمورد لها الالتزام بقواعد أخلاقيات السلوك المعززة لمسيرة المسؤولية الاجتماعية فيها. وفي ظل هذه الضغوط يقع على عاتق الحكومات الجزء الأهم في دعم هذه المؤسسات من الجانب التمويلي وتسهيل نشاطاتها التي هي متأثرة بالإقليم الذي تنتمي إليه، بالإضافة إلى ذلك يأتي قادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعنصر أساسي في هذه الإشكالية من حيث إدماجهم بدرجات مختلفة لمسيرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث تتراوح سلوكاتهم بين الرفض، الاندماج المبطن ومشاركة فعالة متدرجة، غير أن اغتنام الفرصة بعد تشبع الأسواق بالفرص التقليدية يجعلها أمام تحدي اقتناص الفرص المتعلقة بالمجتمع والبيئة بتنفيذ عملية رابح – رابح. ولكن يبقى اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسيرة قوية وفعالة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لتنفيذ مقاولتية مستدامة، تحديا كبيرا لا يقل عن تحد المؤسسات الكبيرة نفسها فيه.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. برنوطي، نائف. سعاد. "إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد الريادة"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

2. بوخاوة، إسماعيل. وعطوي، عبد القادر. "التجربة التنموية في الجزائر واستراتجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سطيف، 25 - 28 ماي، 2003.

3. الدغيشم، محمد بن عبد العزيز. ومحمد، حسين السيد حسين. "مدخل مقترح لتفعيل مساممة منشآت الأعمال في دعم صناعة ريادة الأعمال"، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط، كتاب أبحاث المؤتمر، جمعية ريادة الأعمال، وزارة التعليم العالي السعودية، جامعة الملك سعود، أكاديمية التدريب، الرياض، 2014.

4. عبد السلام عوض الله، صفوت. "اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية"، دار النهضة العربية، القامرة، 1993.

5. علي، أحمد. جابر. حسين. "أخلاقيات العمل بين الدين والمجتمع"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، جامعة الدول العربية، 481، القامرة، 2011.

6. يعقوبي، محمد. "مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية-عرض بعض التجارب"، الملتقى الدولي: متطلبات تأميل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تحت اشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17 - 18 أفريل، 2006.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Acquier, Aurélien. et Gond, Jean-Pascal. 2005, « Aux sources de la Responsabilité Sociale de l'Entreprise. (Re) Lecture et analyse d'un ouvrage fondateur: Social Responsibilities of the Businessman d'Howard Bowen (1953) », XIVième Conférence Internationale de Management Stratégique, Pays de la Loire, Angers.

2. Asquin, Alain. et Marion, Stéphane. « La performance globale comme intention stratégique praticable pour le développement d'une activité artisanale », Actes du colloque AIREPME - Atelier Artisanat, Agadir, 19 mai.

3. Benbayer, elhabib. Et benkamla, Ahmed. « L'activité économique de l'entreprise et l'environnement: une interaction continue ou un paradoxe durable ? Cas de l'opérateur Djezzy et la certification environnementale ISO14001 », Communication au Colloque international « Comportement des entreprises économiques face aux enjeux du développement durable et de l'équité sociale», Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion, Université Kasdi Merbah Ouargla, 20 et 21 Novembre, 2012.

4. Berger-Douce, Sandrine. « Chapitre 3. Les enjeux stratégiques de la RSE pour la PME », in Jean-Marie Courrent, RSE et développement durable en PME, De Boeck Supérieur « Petites Entreprises & Entrepreneuriat », 2012.

5. Courrent, Jean-Marie. et Quairel-Lanoizelée, Françoise. « Chapitre 2. Une approche spécifique de la RSE en PME », in Jean-Marie Courrent, RSE et développement durable en PME, « Petites Entreprises & Entrepreneuriat », De Boeck Supérieur, 2012.

6. Courrent, Jean-Marie. et Quairel-Lanoizelée, Françoise. « Chapitre 4. Intégrer la RSE dans la démarche stratégique de la PME », in Jean-Marie Courrent, RSE et développement durable en PME, De Boeck Supérieur « Petites Entreprises & Entrepreneuriat », 2012.

7. De Bry, Françoise. « L'éthique, cœur du management», revue Ethique & Entreprise, Qualithique, différents articles, Mensuel, n°167, mai, 2005.

8. Dejean, Frédérique. et Gond, Jean-Pascal. « La responsabilité sociétale des entreprises: enjeux stratégiques et stratégies de recherche », Finance Contrôle Stratégie – Volume 7, N° 1, mars 2004.

9. Dohou-Renaud, Angèle. « Le système de management environnemental comme moyen de contrôle de la déclinaison et de l'émergence des stratégies environnementales », Thèse de doctorat en sciences de gestion, école doctorale sciences humaines économiques sociales, université de Poitiers, 2009.

10. El Bousserghini, Jalila. Et Berger-Douce, Sandrine . et Jamal, Youssef., « Vision stratégique des PME orientées RSE - Illustration par deux entreprises marocaines », Revue internationale des sciences de l'organisation 2016/1 (N° 1), Management Prospective Ed, 2016.

11. El Malki, Tarik. « Environnement des entreprises, responsabilité sociale et performance: Analyse empirique dans le cas du Maroc », thèse de doctorat en science économique, faculté des science économiques et de gestion, université de la mediterranée Aix-Marseille II, Marseille, 2010.

12. Gond, Jean-Pascal. Et Mercier, Samuel. « La théorie des parties prenantes: une synthèse de la littérature », Recherche, Décider avec les parties prenantes, La Découverte, 2006.

13. Grandclaude, Didier. et Nobre, Thierry. et Zawadzki,Cindy. « L'entrepreneuriat est-il soluble dans l'ETI ? », Revue française de gestion 2014/7, (N° 244), Lavoisier , 2014.

14. Halilem, Norrin. Et St-Jea, Etienne. « L'innovation au sein des PME: Proposition d'un cadre conceptuel », Académie de l'entrepreneuriat, Sherbrooke, 4-5 octobre 2007.

15. Julien, Pierre-André. Et St-Pierre, Josée. « Mondialisation et PME: une vulnérabilité fort différenciée », Actes des 11es Journées scientifiques du Réseau entrepreneuriat de l'AUF, Trois-Rivières, mai 2009.

16. Keramidas, Olivier. et Bageac, Daniel. et Scotti, Nelly. 2010," Éthique et durabilité: Quelle construction, quelles analyses, quelles perspectives ? », W.P. n° 880, la Journée Développement Durable de l'AIMS, Aix-en-Provence, mai.

17. Labelle, François et St-Jean, Etienne. et Dutot,Vincent. « Déterminants de l'entrepreneuriat durable: Quelques constats auprès d'étudiants universitaires », La Revue des Sciences de Gestion 2012/3 (n° 255-256).

18. Lapointe, Alain. et Gendron, Corinne. « La responsabilité sociale d'entreprise dans la PME; option marginale ou enjeu vital ? », Les cahiers de la Chaire – collection recherche No 06-2005, ESG ET EQAM, Québec, 2005.

19. Levratto, Nadine. "La PME objet frontière: analyse en termes de coherence entre l'organisation interne et le marché", colloque Les PME dans les sociétés contemporaines de 1880 à nos jours, Université de Paris 1 Panthéon/Sorbonne, 20 et 21 janvier 2006.

20. Nillès, Jean-Jacques. « Analyse de l'éthique dans la prise de décision du manageur opérationnel », Etude qualitative et proposition d'une échelle de mesure, colloque ESDES-ADERSE, Université catholique de Lyon, juin, 2004.

21. Plegat, Emilie. « Management durable vs entrepreneuriat durable: un débat théorique et méthodologique `a propos de la mise en œuvre de pratiques durables en PME », Atelier: RSE en PME, RIODD, école des mines de Saint Etienne, 2016.

22. Quairel-Lanoizelée, Françoise. « Chapitre1. Le concept de responsabilité sociétale d'entreprise est-il pertinent pour les PME ? », in Jean-Marie Courrent, RSE et développement durable en PME, De Boeck Supérieur « Petites Entreprises & Entrepreneuriat », 2012.

23. Randerson, Kathleen. Et Fayolle, Alain « Management et orientation entrepreneuriale: deux concepts si différents ?», Management & Avenir 2010/9 (n° 39), Management Prospective Ed.

24. Raufflet, Luc Bres, Emmanuel. et Filion, Louis Jacques. « Développement durable et entrepreneuriat », Cahier de recherche n°: 2011-05, Juillet 2011.

25. Rubinstein, Marianne. « Approche stratégique de la responsabilité sociale des entreprise, rentes de monopole et nouvelle gouvernance d'entreprise », l'objet d'une présentation au colloque organisé par le CNAM et le CEPN, avecle concours de l'EAEPE, 23 mai, Paris, 2008.

26. Sagodira, Gilles. « La formation continue à l'entrepreneuriat: par-delà le déterminisme social de l'acte entrepreneurial», Thèse de doctorat, Discipline: Sciences de l'Education, Université de La Reunion, Réunion, 2011.

27. Wtterwulghe, Robert. "La P.M.E.: une entreprise humaine", De Boeck Supérieur, 1998.